العدالة الاجتماعية
بـــين
الفلسفة اليونانية والفلسفة الإسلامية
أنماط ونماذج

إعداد

د/ محمد السيد عبد المنصف الوزير

المدرس بقسم العقيدة والفلسفة

بكلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية

المقدمــة

العدالة قيمةٌ من القيم الأخلاقية العليا التي تقوم عليها سعادة المجتمعات البشرية ، ولذا كانت من الأهداف التي بعث الله تعالى لأجلها الأنبياء والرسل قال تعالى : ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ (١).

إلا أن تحقيق هذه العدالة اختلف من أمة لأخرى ومن فكر لآخر ، تبعاً لموروث عاداتها وأعرافها ، وما تسنه من قوانين في واقع حياتها ، وتبعاً لهذا أيضاً اختلفت وتغايرت آراء الفلاسفة في مسألة العدل ووسائل تحقيقه ، وكانت هذه القضية من القضايا التي شغلت العقول البشرية بشكل عام منذ فجر تاريخها ، وللعدالة وجوه كثيرة وصور متنوعة ، ومن أهم صورها التي اختلفت في تناولها المشارب والأفكار عبر كثير من الأمصار والأقطار « العدالة الاجتماعية » ، وذلك لأنها هي الأقوى تأثيراً في تحقيق المساواة بين البشرية ، وعدم وجود الفوارق بين الثروات في حال التساوي في الامكانات والقدرات .

الأمر الذي دفع الكثير من المدارس الفلسفية على مدى العصور المختلفة إلى محاولة البحث عن سبل تحقيقها على أرض الواقع .

من هنا كانت ضرورة هذا البحث للوقوف على ما طرحته هذه المدارس الفلسفية – لاسيما الفلسفة اليونانية والفلسفة الإسلامية – من تصورات وأفكار حول هذه القضية .

إشكالية البحث :

بعون الله تعالى وتوفيقه سيحاول هذا البحث الإجابة عن العديد من الأسئلة ومنها:

ما هي طبيعة العدالة الاجتماعية ؟ .

---

(١) سورة الحديد : ٢٥ .

وهل كان لها نصيب في فكر الفلاسفة اليونانيين وفلاسفة المسلمين ؟ وما موقعها من فلسفاتهم ؟ .

وهل كان تصورهم للعدالة الاجتماعية مثالياً مجرداً ، أم كان قابلاً للتحقيق والتطبيق ؟ وما طبيعة هذا التصور ؟ .

وأخيراً : هل حدث تأثيرٌ وتأثرٌ بين الفلسفة اليونانية والفلسفة الإسلامية في هذا الجانب ؟

كل هذه التساؤلات والمشكلات سيتم – بمشيئة الله تعالى – الإجابة عنها في ثنايا هذا البحث .

أسباب اختيار الموضوع وأهميته :

كان مما دفعني لاختيار هذا الموضوع العديد من الأسباب ومنها ما يلي :

١ – ندرة إسهامات الباحثين بالتأليف المستقل في مسألة العدالة الاجتماعية في الفلسفة اليونانية والفلسفة الإسلامية ، فمع كثرة التآليف والتصانيف من قبل الباحثين في الفلسفتين اليونانية والإسلامية ، إلا أن مسألة العدالة الاجتماعية فيهما لم تحظ باهتمام كبير في التأليف ، لذا لزم خوض غمار البحث في هذه المسألة .

٢ – تسليط الضوء على مسألة مهمة متعلقة بالفكر السياسي والاجتماعي في الفلسفة اليونانية ممثلة في أفلاطون وأرسطو بالذات ، لأنهما من أكثر الفلاسفة تأثيراً في تاريخ الفلسفة على مر العصور .

٣ – اهتمام كلا الفيلسوفين بالناحية السياسية والاجتماعية في فلسفتيهما ، ولا أدل على ذلك من تأليفهما الكثير من المؤلفات ذات الصبغة السياسية ، كما سنرى بمشيئة الله تعالى ، فكان لابد من كشف اللثام عن أفكارهما في هذا الجانب لاسيما في أمر العدالة الاجتماعية .

٤ – أن الفكر السياسي والاجتماعي الفلسفي نال حظاً كبيرا من الاهتمام في الفلسفة الإسلامية ، لاسيما عند الفارابي ، وقد خصص لهذا الشأن كتباً حملت الكثير من

آرائه في هذا الجانب وخاصة في قضية العدالة الاجتماعية ، فكان لابد من الكشف عن وجهة نظره فيها .

٥ – الوقوف على مظاهر الأصالة والتقليد في الفلسفة السياسية لدى الفارابي .

أهم الدراسات السابقة :

على الرغم من وجود الكثير من المؤلفات التي تناولت قضية العدالة بشكل عام، لكني لم أجد فيما وقع تحت يدي من الكتب والمؤلفات كتاباً أو مؤلفاً تناول مشكلة العدالة الاجتماعية بالذات في الفلسفة اليونانية والفلسفة الإسلامية .

منهجية البحث :

بالنسبة للمنهجية التي اتبعتها وسرت عليها في هذا البحث كانت كما يلي:

١ – تتبعت أقوال ونصوص كل من أفلاطون وأرسطو والفارابي في مسألة العدالة الاجتماعية ، مع عزو هذه الأقوال والنصوص إلى مصادرها الأصلية .

٢ – قمت بتحليل وشرح هذه الأقوال والنصوص لمعرفة ما تنطوي عليه من أفكار وآراء في العدالة الاجتماعية .

٣ – تتبعت مواطن الاتفاق والاختلاف بين كل من الفلسفتين اليونانية والإسلامية في قضية العدالة الاجتماعية لمعرفة مظاهر التأثير والتأثر .

منهج البحث :

اعتمدت في هذا البحث على المناهج التالية :

١ – المنهج الاستقرائي : وقد استخدمته لاستقراء أقوال الفلاسفة عن العدالة الاجتماعية من خلال كتبهم الأصيلة المتنوعة .

٢ – المنهج التحليلي : واستعنت به في تحليل كلام الفلاسفة للوقوف على آرائهم بالتفصيل .

٣ – المنهج المقارن : اعتمدت عليه لمقابلة ومقارنة رؤيتي الفلسفتين اليونانية والإسلامية في مسألة العدالة الاجتماعية ، ومعرفة مواطن التأثير والتأثر .

٤ – المنهج النقدي : استعنت به في نقد بعض آراء الفلاسفة الموجودة في ثنايا البحث .

خطة البحث :

يشتمل هذا البحث على مقدمة ومدخل ومبحثين وخاتمة .

المقدمة : تحدثت فيها عن إشكالية البحث ، وأسباب اختيار الموضوع وأهميته ، وأهم الدراسات السابقة ، وكذا عن منهجية البحث ، ومنهج البحث وخطته .

المدخل : تعريف العدالة الاجتماعية لغة واصطلاحاً .

المبحث الأول : العدالة الاجتماعية في الفلسفة اليونانية (أنماط ونماذج) . ويشتمل على مطلبين :

المطلب الأول : العدالة الاجتماعية في فلسفة أفلاطون .

المطلب الثاني : العدالة الاجتماعية في فلسفة أرسطو . .

المبحث الثاني : العدالة الاجتماعية في الفلسفة الإسلامية (الفارابي نموذجاً) ويحتوي على مطلبين .

المطلب الأول : مفهوم العدل بشكل عام ومواصفات العدالة الاجتماعية لدى الفارابي .

المطلب الثاني : طبيعة المدينة الفاضلة ومراتب أهلها ومقاييس التفاضل بينهم.

الخاتمة : وتشتمل على أهم نتائج البحث .

وأخيراً : فهرس للمراجع ، وآخر للموضوعات .

مدخل : في تعريف العدالة الاجتماعية لغة واصطلاحاً .

أولاً : تعريف العدالة الاجتماعية في اللغة :

بالرجوع إلى المعاجم اللغوية ، للتنقيب عن كلمة العدالة الاجتماعية وجدت أنها لم تتطرق لبيان هذا المصطلح ، وقد يكون ذلك بسبب حداثته ، لكن ورد في الكثير من المعاجم اللغوية الحديث عن كلمة (عدل) و(عدالة) .

جاء في لسان العرب : « العدل : ما قام في النفوس أنه مستقيم ، وهو ضد الجور ... والعدل : الحكم بالحق ، والعدالة: وصف بالمصدر معناه: ذو عدل » [١] .

وجاء في تهذيب اللغة : « قال الفراء : العدل: ما عادل الشيء من غير جنسه ، والعِدل : واحدٌ في معنى المثل » [٢] .

وجاء في معجم مقاييس اللغة في مادة عدل : « العين والدال واللام أصلان صحيحان لكنهما متقابلان كالمتضادين أحدهما يدل على استواء والآخر يدل على اعوجاج ، فالأول : العدل من الناس : المرضى المستوي الطريقة .. ، والعدل : الحكم بالاستواء ، ويقال للشيء يساوي الشيء هو عِدله » [٣] .

وبالنظر في هذه المعاني لكلمة (العدل) ، يلاحظ أنها تطلق على الحكم بالحق وعدم الجور ، والمساواة والمماثلة ، وهو ما له تعلق وتناسب مع موضوع البحث .

---

(١) لسان العرب . المؤلف : محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي جـ ١١ ص ٤٣٠ – دار صادر – بيروت – الطبعة الأولى .

(٢) تهذيب اللغة . أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري جـ ٢ ص ١٢٣ ، تحقيق : عمر سلامي، وعبد الكريم حامد – نشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط : ١ / ٢٠٠١ م .

(٣) معجم مقاييس اللغة . المؤلف : أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون جـ ٤ ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ – طبعة : دار الفكر – بيروت ١٩٧٩ م .

ثانياً : تعريف العدالة الاجتماعية في الاصطلاح :

مصطلح العدالة الاجتماعية – كما ذكرت سابقاً – من المصطلحات المستحدثة في العصر الحديث ، ولهذا لم يتداول قديماً في كتب التراث ، وما جاء فيها هو تعريف العدل اصطلاحاً ، ومنها : أنه « استعمال الأمور في مواضعها وأوقاتها ووجوهها ومقاديرها من غير سرف ولا تقصير ولا تقديم ولا تأخير » [١] .

وعرفه الجرجاني بأنه : « عبارة عن الاستقامة على طريق الحق بالاجتناب عما هو محظور ديناً » [٢] . وقال المقدسي : « العدالة هي استواء أحواله في دينه واعتدال أقواله وأفعاله » [٣] .

ويلاحظ من هذه التعريفات أنها تدور حول عدم الإفراط أو التفريط في الأقوال والأفعال . هذا بالنسبة لمفهوم العدالة بشكل عام .

أما عن مصطلح العدالة الاجتماعية . فقد عرفه الدكتور : جميل صليبا في المعجم الفلسفي بأنه : « احترام الحقوق الطبيعية والوضعية التي يعترف بها المجتمع لجميع أفراده كتنظيم العمل ومنح العمال أجوراً متناسبة مع كفاياتهم ، وتوفير الخدمات والتأمينات الاجتماعية التي يحق للأفراد أن يحصلوا عليها » [٤] .

---

(١) تهذيب الأخلاق . تأليف : أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ص ٢٨ ، تحقيق : إبراهيم بن محمد – دار الصحابة للنشر والتوزيع والتحقيق – الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م .

(٢) معجم التعريفات . علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني ص ١٤٧ ، المحقق : محمد صديق المنشاوي – نشر : دار الفضيلة .

(٣) الشرح الكبير على متن المقنع . عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي جـ ١٢ ص ٣٧ – الناشر : دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع .

(٤) المعجم الفلسفي . د : جميل صليبا جـ ٢ ص ٦٠ – دار الكتاب اللبناني – مكتبة المدرسة – بيروت – لبنان ١٩٨٢ م .

ونجد تعريفاً مقارباً لهذا التعريف في المعجم الفلسفي الصادر عن مجمع اللغة العربية حيث جاء فيه عن تعريف العدالـــة الاجتماعيـــة أنها : « قيام الدولة بتوزيع الحقوق والواجبات بين الأفراد حسب كفاياتهم في حدود المصلحة العامة » [١] .

وعرفها الدكتور: أحمد زكي بدوي في معجم المصطلحات الاجتماعية بأنها : « تعاون الأفراد في مجتمع متحد يحصل فيه كل عضو على فرصة متساوية وفعلية ، لكي ينمو ويتعلم لأقصى ما تتيحه له قدراته » [٢] .

ويلاحظ من خلال هذه التعريفات أنها اتفقت على عدد من العناصر والأركان الواجب توافرها لتحقيق العدالة الاجتماعية ومن أهمها :

١ – المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص .

٢ – التوزيع العادل للموارد في حدود المصلحة العامة وفي ظل الإمكانات المتوفرة .

وبعدُ أن اتضحت معالم وحدود مصطلح العدالة الاجتماعية ، لنا أن نسأل : كيف كان تصور فلاسفة اليونان لهذه العدالة ؟ .

هذا ما سيتم الحديث عنه الآن في المبحث الأول .

---

(١) المعجم الفلسفي . مجمع اللغة العربية ص ١١٧ – الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية – القاهرة ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م .

(٢) معجم المصطلحات الاجتماعية. المؤلف : أحمد زكي بدوي ص ٣٨٩ – الناشر: مكتبة لبنان ١٩٨٢م.

المبحـــــث الأول

العدالة الاجتماعية في الفلسفة اليونانية « أنماط ونماذج »

ويشتمل على مطلبين

المطلب الأول : العدالة الاجتماعية في فلسفة أفلاطون .

المطلب الثاني : العدالة الاجتماعية في فلسفة أرسطو .

المطلـــب الأول

العدالـة الاجتماعيـة في فلسـفة أفلاطـون [١]

يعد أفلاطون من أكثر الفلاسفة اليونانيين تأثيراً في تاريخ الفلسفة على وجه العموم ، نظراً لما امتازت به فلسفته من ثراء في النواحي الاجتماعية والسياسية بشكل خاص ، حيث : « يعد أفلاطون مؤسس الفلسفة السياسية في التاريخ ، فبعد إدانة أستاذه سقراط راح أفلاطون يطرح العديد من التساؤلات ، كيف يمكن لحكومة منتخبة وديمقراطية أن تقتل أفضل البشر؟ ألم يكن سقراط مفعماً بحب الخير للجميع؟ » [٢] .

ومن هنا كانت مسألة العدالة من أوائل المسائل التي دارت في ذهن أفلاطون ، وظلت تشغل باله فترة طويلة من الزمن ، حيث : « حمل أفلاطون على عاتقه أن ينشر تعاليم أستاذه سقراط القائمة في أسبابها على فكرة تقديس العدالة » [٣] ، ولذا كرس جهوده للبحث عن تحقيقها ، فأنتجت قريحته العديد من المؤلفات التي امتلأت بالحديث عن العدالة بجوانبها المختلفة السياسية والاجتماعية منها بالأخص ، كان من هذه المؤلفات

---

(١) أفلاطون أعظم فيلسوف في العصور القديمة وربما في الأزمنة قاطبة ، ولد نحو عام ٤٢٧ ق . م من أسرة أرستقراطية آتينية ، تتلمذ على يد سقراط وكان له من العمر ٢٠ سنة ، أسس في سن الـ{بعين أثينا مدرسته التي عرفت باسم الأكاديمية ، وكان يعلم فيها الفلسفة وتطبيقاتها على السياسة، واستمرت الأكاديمية تسعة قرون متتالية ، مات أفلاطون عن ثمانين عاماً نحو ٣٤٧ فيما كان يحرر كتابه الأخير القوانين ، وقد ألف مجموعة من الكتب على شكل محاورات ضمت ٢٨ مؤلفاً من أهمها وأطولها : الجمهورية السياسية ، القوانين . راجع : معجم الفلاسفة . جورج طرابيشي ص ٧٢ بتصرف – دار الطليعة للطباعة والنشر – بيروت – لبنان – الطبعة الثالثة ٢٠٠٦م ، وراجع أيضاً : موسوعة الفلسفة . د : عبد الرحمن بدوي جـ ١ ص ١٥٤ المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت – الطبعة الأولى ١٩٨٤ م .

(٢) جمهورية أفلاطون ، المدينة الفاضلة كما تصورها فيلسوف الفلاسفة . تأليف : أحمد المنشاوي ص ٦٩ ، الناشر : دار الكتاب العربي – الطبعة الأولى ٢٠١٠ م .

(٣) نفس المصدر ص ١٦ .

وأشهرها : (القوانين) ، و(الجمهورية)، « حيث كان السؤال الأهم الذي أسس عليه الجمهورية ، ما هي العدالة ؟ » [١] .وتطرق في هذا الكتاب إلى تعريف العدالة وشروط تحققها وصورة الدولة المثلى التي ينبغي أن تتحقق فيها ، ومن هنا « يجد قارئ الجمهورية أن البحث في العدالة وشروط تحققها في المجتمع المثالي يستغرق سبعة أبواب من الأبواب العشرة التي يتكون منها الكتاب » [٢] .

ولذا سيكون حديثي في مسألة العدالة الاجتماعية عند أفلاطون عن أمرين :

الأول : مفهوم العدالة الاجتماعية عند أفلاطون .

الثاني : مقومات تحقيق العدالة الاجتماعية في الدولة من وجهة نظر أفلاطون .

أولاً : تعريف العدالة الاجتماعية عند أفلاطون .

ساق أفلاطون في كتابه الجمهورية تعريف العدالة – وهو يقصد بها طبعاً العدالة الاجتماعية – على لسان أستاذه سقراط في محاورة بينه وبين شخص آخر : « وهذا نص كلام أفلاطون عن العدالة في الجمهورية :

سقراط : لتعلم إذن منذ البداية وعندما شرعنا في تأسيس مدينتنا أخذنا على عاتقنا واجباً هو أن نبين ما هي العدالة ، ولقد ذكرنا مراراً إن كنت تذكر أنه لا ينبغي لأحد أن يمارس إلا عملاً واحدا في المجتمع ، وهو العمل الذي هيأته له الطبيعة ، وقلنا إن العدالة تتلخص في انصراف كل إلى عمله وبدون أن يتدخل في أعمال الغير » [٣] .

وإذا فالعدالة من وجهة نظر أفلاطون : أن يلتزم كل فرد بالعمل المخصص له ولا يتعداه إلى غيره « وتحقيقاً لهذه الفكرة فإنه عمد في جمهوريته إلى تقسيم الناس إلى ثلاث

---

(١) نفس المصدر ص ١٨ .

(٢) جمهورية أفلاطون . د : أميرة حلمي مطر ص ١٣ – مكتبة الأسرة ١٩٩٤ م .

(٣) المصدر السابق ص ٢٥ .

فئات وفقاً لما يتمتعون به من قدرات فطرية » [١] .

وكل فئة كما ذكرت لها عملها الخاص بها لا ينبغي أن تتعداها إلى غيرها من الفئات . هذه الفئات الثلاث هي : « الحكام وهم العقل المدبر ، والحراس وهم الإدارة العاقلة ، أما الطبقة الثالثة فهي التي تقوم بتنفيذ أوامر الطبقتين السابقتين ، وتعني بأملاك الدولة » [٢] .

وكما جعل أفلاطون لكل طبقة وظيفة ، فقد جعل لها فضيلة تميزها عن غيرها ، فنراه قد أسند مهمة الحكم إلى الفلاسفة باعتبار أنهم يملكون القوة العاقلة ، أما الطبقة الثانية باعتبار أنهم يملكون القوة العصبية فأسند لهم مهمة حراسة الدولة ، أما الطبقة الثالثة التي تعني بأملاك الدولة وهي طبقة الزراع والصناع والتجار (العمال) فهؤلاء لا يحفل بهم أفلاطون إطلاقاً [٣] .

وبناء على هذا التقسيم الطبقي لأفراد المجتمع « ستتحقق فضيلة العدالة عندما يكون هناك انسجام بين الفضائل الثلاث » [٤] .

كان هذا تصور أفلاطون لمفهوم العدالة (الاجتماعية) ، وسيكون لي وقفة مع هذا التصور في نهاية هذا المطلب .

---

(١) جمهورية أفلاطون – المدينة الفاضلة كما تصورها فيلسوف الفلاسفة . تأليف : أحمد المنياوي – دار الكتاب العربي – الطبعة الأولى ٢٠١٠ م .

(٢) المنقذ قراءة لقلب أفلاطون . د : عبد الغفار مكاوي ص ٦١ – دار الهلال – سلسلة ثقافية شهرية – العدد ٤٤ – ذو الحجة ١٤٠٧ هـ – أغسطس ١٩٨٧ م .

(٣) موسوعة الفلسفة . د : عبد الرحمن بدوي جـ ١ ص ١٨٣ بتصرف – الموسوعة العربية للدراسات والنشر – بيروت – الطبعة الأولى ١٩٨٤ م .

(٤) تاريخ الفكر الغربي من اليونان القديمة إلى القرن العشرين . تأليف : غنار سكيرباك ، نلز غيلجي ص ١٣٧ ، ترجمة د : حيدر حاج إسماعيل – مراجعة : نجوى نصر – المنظمة العربية للترجمة – الطبعة الأولى – بيروت – أبريل ٢٠١٢ م .

ثانياً : مقومات تحقيق العدالة الاجتماعية في الدولة من وجهة نظر أفلاطون :

في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية في الدولة ارتأى أفلاطون القول بإلغاء الملكية الخاصة ، والقول بشيوعية النساء والأطفال والممتلكات ، حيث « اعتبر أفلاطون أن الملكية الخاصة تمثل عائقاً أمام تحقيق السعادة والعدالة في الدولة المثلى، ومن هنا فإنه رأى إلغاء الملكية الخاصة والحياة الأسرية في الطبقتين العلويتين ، أي عند من في أيديهم السلطة السياسية ، وجرى تفكيره كما يلي : الثروة والحياة الأسرية هما أصل المصلحة الذاتية التي يمكنها أن تصطدم مع المصلحة العامة ، والثروة مصدر الحسد والنزاع وكلاهما يضعفان الشعور الجمعي في المجتمع » [١] .

والمقصود بالطبقتين العلويتين ، طبقة الحكام (الفلاسفة) ، وطبقة الحراس (الجند) ، ويبرر أفلاطون هذه الشيوعية في هاتين الطبقتين بالذات بقوله : « حتى لا ينصرفوا عن أداء واجباتهم المنوطة بهم » [٢] .

وبالنسبة للثروات فقد أوضح أفلاطون أنه « لكي تتحقق الفضيلة للمدينة ينبغي أن نتجنب الغنى المفرط والفقر المدقع فتوزع الأراضي على المواطنين ويحرم عليهم أن يتصرفوا فيها بالبيع والشراء » [٣] .

يقول أفلاطون في مؤلفه (القوانين) : « ينبغي أن تقسم المساكن والأراضي بالتساوي بقدر الإمكان » [٤] .

---

(١) نفس المصدر ص ١٤٠ .

(٢) جمهورية أفلاطون . أحمد المنياوي ص ٨٤ – دار الكتاب العربي – الطبعة الأولى ٢٠١٠ م .

(٣) الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس ص ٢٤ . د / أميرة حلمي مطر – دار المعارف – الطبعة الخامسة ١٩٩٥ م .

(٤) القوانين . تأليف أفلاطون ص ٢٥١ ، ترجمة من اليونانية إلى الإنجليزية . د / تيلور ، نقله إلى العربية محمد حسن ظاظا – مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦ م .

وبتطبيق هذا التوزيع بالتساوي في الثروات ، وبتحقيق هذه الشيوعية في كل الممتلكات لاسيما في النساء والأطفال ، نضمن – من وجهة نظر أفلاطون – مجتمعاً مثالياً خالياً من النزاعات .

يقول أفلاطون في (القوانين) : « فإذا كان هناك الآن على الأرض مثل هذه الجماعة ، جماعة فيها النسوة والأطفال وكل الممتلكات أيا كانت ، وإذا اتخذنا كل ما يمكن لتحويل حتى ما جعلته الطبيعة ملكاً لنا بنحو ما إلى ملكية عامة ، فإن ذلك سيكون علامة ودليلاً على امتياز هذه النظم » [١] .

ولعل السبب في قول أفلاطون بهذه الشيوعية « يرجع إلى تصوره أن أرقى مراتب الحب هو الحب المثالي بين الرجال ، وشيوعية المثلية الجنسية في صفات المجتمع اليوناني المترف ، واحتقاره للمال كعنصر من عناصر الامتياز » [٢] . كما أنه قد تأثر – كأي فيلسوف – بالظروف المصاحبة لعصره، حيث إنه قد استوحى فكرة التقسيم الطبقي لأفراد المجتمع مما « كان يجري في عصره في اسبرطة وكربت ، حيث كانت تحكم هذه البلاد الطبقة الارستقراطية الدورية التي حافظت على نظمها الحربية لتضمن بقاءها في أرض غزاتها ، وبقي أهلها الأصليون مغلوبون على أمرهم زراعاً يقومون على خدمتهم » [٣] .

تعقيب على تصور أفلاطون للعدالة (الاجتماعية) .

اتضح من خلال الحديث عن مفهوم العدالة الاجتماعية عند أفلاطون أنه :

أولاً : حصر مفهوم العدالة في التزام كل فرد من أفراد الطبقات الثلاث والحكام (الفلاسفة) ، الحراس (الجند) ، الزراع والصناع (العمال أو الخدم) حدود الطبقة التي ينتمي إليها مع عدم التفكير في التطلع إلى غيرها .

---

(١) القوانين . أفلاطون ص ٢٥٣ .

(٢) الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس ص ١٦ . د : أميرة حلمي مطر .

(٣) جمهورية أفلاطون ص ٣١ . د : أميرة حلمي مطر – مكتبة الأسرة ١٩٩٤ م .

ثانياً : ألغى الملكية الخاصة في كل شيء لاعتبارها من وجهة نظره عائقاً أمام تحقيق العدالة في الدولة .

وأقـــول :

بالنسبة للأمر الأول المتعلق بمفهوم العدالة ، فلاشك أن هذا التحديد لمفهوم العدالة مناف شكلاً وموضوعاً للعدالة الاجتماعية المنشودة في أي مجتمع ، فأي عدالة في هذا التقسيم الطبقي الذي يعتمد – كما رأينا – على تركيز الاهتمام في كل شيء على طبقتي الحكام والحراس ، أما طبقة الخدم فلا يوليهم أدنى اهتمام ، وبناء على ذلك يمكن القول : « إن العدالة عند أفلاطون لا ترتبط بالمساواة أدنى ارتباط ، بل هي في الواقع تأكيد اللامساواة ، فالدولة في رأيه تكون عادلة إذا رضي الصانع والزارع بوضعه ، ولم يحاول أن يمارس عملاً أرفع من ذلك الذي تؤهله له طبيعته ، أي إذا اقتنع باللامساواة الطبيعية بينه وبين الآخرين ، وبعبارة أخرى : فالعدالة هي المحافظة على الفوارق بين الناس ، وليست هي السعي إلى إلغاء هذه الفوارق » [١] .

ويلاحظ أن أفلاطون لم يبين الأسس والاعتبارات التي قسم على أساسها المجتمع إلى هذه الطبقات ، صحيح أنه قال بتربية وإعداد طبقة الحكام تربية تؤهلهم لهذه الوظيفة ، ولكن لم يوضح الاعتبار الذي يتم على اساسه اختيار هؤلاء الأفراد بالذات لتربيتهم وتأهيلهم لمنصب الحكم والقيادة .

أما بالنسبة للأمر الثاني وهو إلغاء الملكية الخاصة والقول بشيوعية النساء والأطفال والممتلكات ، فلاشك أن هذا الأمر يتصادم مع الفطرة البشرية التي تميل إلى حب التملك الشخصي ، ثم أي عدالة في أن يشترك في ناتج العمل من بذل جهداً أو عرقاً مع الذي لم يجتهد ولم يعمل ؟!! .

---

(١) جمهورية أفلاطون . دراسة وترجمة د . : فؤاد زكريا ص ٩٠ – الناشر : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر – الإسكندرية ٢٠٠٤ م .

وأما قوله بشيوعية النساء والأطفال وإن كان قد حصره في طبقتي الحكام والحراس ، وبرر ذلك بتفرغهم لأداء مهامهم وعدم وجود ما يشغلهم ويصرفهم عن هذه المهام ، إلا أن هذا الأمر لا يحقق العدالة الاجتماعية ، بل يؤدي إلى الانحلال والفوضى الأخلاقية .

المطلب الثاني

العدالة الاجتماعية في فلسفة أرسطو [١]

من الفلاسفة الذين كان لهم تأثير كبير في تاريخ الفلسفة الفيلسوف اليوناني أرسطو ، وهو كما قال الدكتور عبد الرحمن بدوي « أعظم فيلسوف جامع لكل فروع المعرفة الإنسانية في تاريخ البشرية كلها » [٢]، وهو وإن كان له باعٌ كبيرٌ في الفلسفة بأشكالها المتنوعة ، إلا أن الفلسفة السياسية شكلت جزءًا كبيراً من فلسفته ، نظراً لأنه كان يضع السياسة في المرتبة الأولى في تصنيف العلوم .

يقول أرسطو : « وأسمى العلوم والفنون هي السياسة » [٣] ، وتبعاً لهذا نجد أرسطو قد ألف كتابين خصصهما للحديث عن الفلسفة السياسية المتعلقة بالدولة الفضلى وكيف ينبغي أن تكون، هما: كتاب (السياسيات) وكتاب (الأخلاق النيقوماخية)، أما كتاب السياسيات فيعتبر هو المؤلف الرئيسي لفلسفته السياسية » [٤] .

---

(١) ولد أرسطو طاليس في سنة ٣٨٤ ق . م بمدينة استاغيرا ، وهي مستعمرة قديمة يونانية ، وكان أبوه نيقوماخوس طبيباً خاصاً لأمونتاس الثاني ملك مقدونيا ، وفقده أرسطو في سن مبكرة ، وحوالي سنة ٣٢١ ق . م وهو في سن ١٨ جاء إلى أثينا ودخل الأكاديمية ، وهي المدرسة التي كان يدرس فيها أفلاطون مؤسسها، ولما توفي أفلاطون في سنة ٣٤٨ ق . م غادر أرسطو أثينا إلى طروادو وقام بالتدريس والبحث العلمي ، وفي نهاية حياته لجأ إلى مدينة خلقيس وطن أمه حيث توفي في سنة ٣٢٢ وهو في سن الثانية والستين ، مؤلفات أرسطو عديدة ، وقد ذكر بطليموس الغريب عناوين ٨٢ منها تتألف من ٥٥٠ مقالة. راجع: موسوعة الفلسفة. عبد الرحمن بدوي جـ ١ ص ٩٨ – ١٠٠ .

(٢) موسوعة الفلسفة . د / عبد الرحمن بدوي جـ ١ ص ٩٨ .

(٣) كتاب السياسيات . تأليف / أرسطو ص ١٥٠ نقله من الأصل اليوناني إلى العربية وعلق عليه الأب أوغسطينس بربارة – طبع ونشر: اللجنة الدولية التي جمعت الروائع الانسلدية – بيروت ١٩٥٧م.

(٤) الفلسفة السياسية . إعداد الشيخ / كامل محمد عويضة ص ٧٨ – مراجعة أ . د / محمد رجب البيومي – دار الكتب العلمية – بيروت .

ومن الأمور والمسائل التي أولاها أرسطو اهتماماً كبيراً في هذين الكتابين بالذات مسألة العدل، لأنه قد اعتبر العدل هو أساس الفضائل كلها .

يقول أرسطو في كتابه السياسيات : « تعتبر فضيلة العدل فضيلة اجتماعية تتبعها ضرورةً كل الفضائل الأخرى » [١] .

وبدون هذه الفضيلة – من وجهة نظره – لا يمكن قيام الدولة المثلى. يقول : « بيد أن الدولة تحتاج أيضاً إلى فضيلة العدل والبسالة الحربية لأنه لا سبيل إلى تأسيس دولة بدون هاتين الفضيلتين » [٢] .

وبالإضافة إلى قيام أرسطو بتخصيص جزءٍ كبير من كتابه السياسيات للحديث عن العدالة بأنواعها ، نجده قد استفاض بالحديث عن هذه المسألة في كتابه (الأخلاق النيقوماخية) [٣] ، حيث « يستمد المصدر الأساسي لنظرية أرسطو في العدالة من الفصل الخامس من كتابه الأخلاق النيفوماخية » [٤] .

ولذا سأقوم – بمشيئة الله تعالى – بالاعتماد على هذين الكتابين في نقل كلام أرسطو عن العدالة الاجتماعية أو كما سماها التوزيعية .

أولاً : مفهوم العدالة وأنواعها عند أرسطو .

« ويضدها تتميز الأشياء »، بهذا المبدأ قام أرسطو بتعريف العدالة . حيث عرف العدالة بما يضادها .

---

(١) السياسيات . أرسطو ١٥٢ .

(٢) السياسيات ص ١٥١ .

(٣) الأرجح في تسميته بالأخلاق النيقوماخية : « هو أن نيقوماخوس بن أرسطو قد عني بتصحيح ونشر هذا الكتاب الذي ثبتت صحة نسبته لأبيه » . راجع : مقال بعنوان : « الأخلاق النيقوماخية لأرسطو » . د / أميرة حلمي مطر – مجلة تراث الإنسانية – مجلد ٦ – عدد ٣ سنة ١٩٦٨ م .

(٤) مختصر تاريخ العدالة . المؤلف / ديفيد جونستون ص ٨٦ ، ترجمة مصطفى ناصر – سلسلة عالم المعرفة – أبريل ٢٠١٢ م .

قال فـــ (الأخلاق النيقوماخية) : « فلنفحص عن كثب ما هو العدل ؟ وما هي مشخصاته ؟ » [١] ، فيبدأ بتعريف الظالم أولاً بأنه : « هو غير القانوني والمضاد لقواعد العدالة أي الجائر ، وعلى هذا يكون العادل هو القانوني والمنصف » [٢] .

إذاً العدل من وجهة نظره هو الالتزام بالقانون وعدم الخروج عنه . وهذا هو المفهوم العام للعدلة لدى أرسطو ، وبناء على هذا المفهوم العام يقسم أرسطو العدل إلى نوعين ، حيث يقول : « ويجب تمييز نوعين من العدل : عدل توزيعي سياسي واجتماعي، وعدل قانوني تعويضي » [٣] .

فبالنسبة للنوع الأول منها وهو ما سماه أرسطو بالعدل التوزيعي – المرادف للعدالة الاجتماعية فيعرفه بقوله : « والعدل يبدو للجميع مساواة ما » [٤] .

وأما النوع الثاني والذي سماه بالعدل القانوني والتعويضي فهو كما عرفه أرسطو : « إعطاء ذي الحق المغتصب حقه في المعاملات الثنائية ، كالتجارة أو المقايضة أو الاختلاس » [٥] .

وما يهمنا في موضوع البحث هو النوع الأول وهو العدل التوزيعي. وجوهر هذا النوع من العدالة كما ذكر أرسطو هو المساواة التناسبية .

يقول أرسطو : « وعلى ذلك يكون العادل هو بمعنى ما نسبة ، وهذه النسبة

---

(١) علم الأخلاق إلى نيقوماخوس (الأخلاق النيقوماخية) تأليف / أرسطو جـــ ٢ ص ٦٤ – ترجمه من اليونانية إلى الفرنسية : بارتملي سانتهليز ، ونقله إلى العربية / أحمد لطفي السيد – مطبعة دار الكتب المصرية – القاهرة ١٩٢٤ .

(٢) المصدر السابق جـــ ٢ ص ٦٤ .

(٣) نفس المصدر جـــ ٢ ص ٦٣ .

(٤) السياسيات . تأليف : أرسطو ص ١٥٠ – مصدر سابق .

(٥) أرسطو طاليس . المعلم الأول . د / ماجد فخري ص ١٢١ – المطبعة الكاثوليكية – بيروت ١٩٥٨ م .

تقتضي مساواة العلاقة القائمة بين أربعة أطراف على الأقل ، وتظل النسبة ثابتة ، سواء كانت بين الشخصين أو بين الشيئين ، والتوزيع الذي يراعي هذه النسبة هو العادل ، أما ما لا يراعي هذه النسبة فهو ظالم ، ويسمي الرياضيون هذه النسبة بأنها هندسية ، وهي أحد أنواع العدالة وهي العدالة التوزيعية » [١] .

وهذه المساواة التناسبية التي ذكرها ارسطو هي مساواة عامة بين الأفراد في الثروات على حسب القدرات والمؤهلات ، ومساواة في استحقاق تولي الحكم والسلطة على حسب الإمكانات ، فهي تعني عنده : « القسط في توزيع المال والجال وما شابه على مستحقها » [٢] .

ومن ثم يربط العدل التوزيعي بالاســـتحقاق والجدارة ، حيث يقول : « ووجود تلك المساواة يتحتم على الأحرار والأكفاء » [٣] .

فليست المساواة التي تحدث عنها أرسطو مساواة اعتباطية أو شيوعية فوضاوية عشوائية كالتي تحدث عنها أستاذه أفلاطون .

ومن هنا رأينا أرسطو يصوب سهام النقد لأفلاطون في قوله بشيوعية النساء والأطفال والمقتنيات ، حيث يبين بعض الأضرار والأخطار المترتبة على ذلك بقوله : « وعندما يضحى لكل من أهل الدولة ألف ولد ، لا كأنهم له بمفرده ، ولكن لكون أي غلام يعتبر ولد أي رجل ، يهمل الجميع على السواء هؤلاء الغلمان » [٤] .

ويؤكد على صعوبة تطبيق هذه الشيوعية التي دعا إليها أفلاطون بشكل عام يقول: « وبالجملة يصعب التمازج في الحياة والاشتراك في جميع الأمور البشرية ، وبرهان ذلك

---

(١) علم الأخلاق إلى نيقوماخوس (الأخلاق النيقوماخية) جـــ ٢ ص ٦٩ – مصدر سابق .

(٢) أرسطو طاليس . المعلم الأول . د / ماجد فخري ص ١٢١ – مرجع سابق .

(٣) السياسيات ، أرسطو ص ٥٠ .

(٤) المصدر السابق ص ٥٢ .

اشتراك المترافقين في سفر أكثرهم تقريباً يتخالفون ويتنافرون لأمور تافهة طفيفة » [١] .

فالخطر الأكبر والضرر الأعظم من وجهة نظر أرسطو عند تطبيق هذه الشيوعية العامة بالمنظور الذي رآه أفلاطون هو وقوع المجتمع في هوةٍ سحيقة من الخلافات والمنازعات التي لا نهاية لها .

ومن هنا كانت نظرة أرسطو للمساواة والعدالة التوزيعية (الاجتماعية) نظرة مختلفة وبأطر متغايرة ، وهذا ما سأوضحه الآن .

ثانياً : مجالات – أو كما سماها أرسطو مشخصات – تحقيق العدالة التوزيعية في الدولة .

هناك مجالات لابد من تطبيق العدالة التوزيعية (الاجتماعية) فيها من وجهة نظر أرسطو حتى نضمن دولة مثالية ، حيث « يفتتح أرسطو موضوع عدالة التوزيع بالقول بأنها تتجلى في توزيع مظاهر الشرف والملكية » [٢] .

ولنبدأ أولاً بما سماه أرسطو (المساواة في مظاهر الشرف) (السلطة أو الحكم).

فعلى الرغم من أن أرسطو قد قسم المجتمع إلى فئات مختلفة [٣] إلا أنه لم يقصر أمر الحكم والسلطة على أفراد أو جماعة بعينها كما فعل أفلاطون حينما جعل زمام السلطة والحكم بيد الفلاسفة ، بل « استبعد امتياز الفلاسفة ، ورأى أن الدولة المثلى

---

(١) نفس المصدر ص ٥٨ .

(٢) مختصر تاريخ العدالة . المؤلف / ديفيد جونستون ص ٩١ – مرجع سابق .

(٣) قسم أرسطو الدولة إلى طبقات وهي :

١ – الحراث (الفلاحون) . ٢ – العمال . ٣ – أهل الأسواق (التجار)

٤ – الأمراء . ٥ – المحاربون . ٦ – القائمون على العدالة والقضاء .

٧ – الذي يخدم ثروته (الموسرون) . ٨ – الموظفون والقائمون بأعباء الحكم

. يراجع : السياسيات ص ١٩٠ – ١٩٢ .

لابد أن تجمع بين الطرفين المتناقضين من أطراف المجتمع ، إنها الدولة التي يكون دستورها وسطاً بين حكم الأغنياء والفقراء، أو بين الأرستقراطية والديمقراطية » [١].

ولذا رأى أرسطو أنه لا احتكار في أمر السلطة والحكم على جماعة معينة أو فردٍ بذاته ، بل من العدل التناوب فيهما .

يقول أرسطو : « ولذا فالعدل لهؤلاء يقوم على التوازن التام بين التسلط والخضوع ، وبالتالي يقوم العدل أيضاً على التناوب فيهما » [٢] ، ولكن هذا التناوب محكوم ومقيد بالكفاءة والأهلية عند التساوي ، حيث كما يقول : « ليس من العدل أن يتسلط الفرد وحده إذا ما تكافأ الجميع بلا استثناء وتماثلوا » [٣] .

ومع أن أرسطو يرى التناوب في أمر السلطة والحكم وعدم احتكار طائفة أو طبقة بعينها لهما ، إلا أنه يرى أن يكون التناوب في السلطة والحكم بين أفراد الطبقة الوسطى في الدولة « فالطبقة الوسطى هي الطبقة الواجب أن يكون معظم السلطة في أيديها ، فهي ليست بالغنية ولا بالفقيرة ، وأعدادها كبيرة بما يكفي لتكون للدولة قاعدة شعبية عريضة » [٤] .

فالسبب الذي جعله يرى إسناد السلطة والحكم للطبقة الوسطى في الدولة هو أنهم يمثلون القاعدة الشعبية العريضة في الدولة ، وبالتالي خروج الحاكم منهم يضمن ولاء أغلب أفراد الدولة له ، وبالتالي أيضاً استتباب أمر الدولة .

بالإضافة إلى أن إسناد الحكم للطبقة الوسطى يتوافق مع مبدئه العام (الوسط

---

(١) الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس . د / أميرة حلمي مطر ص ٣١ .

(٢) السياسيات ص ١٦٩ ، ١٧٠ – مصدر سابق .

(٣) السياسيات . أرسطو ص ١٧٠ .

(٤) تاريخ الفكر الغربي من اليونان القديمة إلى القرن العشرين . تأليف : غنار سكيربك ، نلزغيلجي ص ١٩٣ – مرجع سابق .

فضيلة) ، وحيث إن التوسط يكسب الدولة الفضيلة ، وهي بدورها وسطٌ في رذيلتين » [١] .

ومن هنا وحسبما يرى « فقد اتضح إذن أن خير مجتمع مدني هو الذي يعتمد على متوسطي الحال ، وأن الدولة التي يتاح لها أن تحسن السياسة هي التي تكثر فيها الطبقة الوسطى » [٢] .

ثالثاً : الملكية وتوزيع الثروات من وجهة نظر أرسطو .

كما سبق وأن ذكرت فقد انتقد أرسطو رأي أستاذه أفلاطون في شيوعية الممتلكات والمقتنيات حيث قال : « يجب ألا تكون المقتنيات شائعة كما ادعى بعضهم » [٣] .

من هنا فقد اعترف أرسطو بحق الفرد في الملكية الخاصة ، وبهذا « يعتبر أرسطو أول من أرسى دعائم الرأسمالية بإقراره حق الملكية» [٤].

وعلى الرغم من أن أرسطو لا ينكر ما للملكية الخاصة من مساوئ إلا أنه يرى في الوقت نفسه أن الملكية المشتركة والمعيشة المشتركة يمكن أن تكونا مثار خلافات كثيرة ، لأنهما تقضيان على الحافز الذاتي لدى الإنسان وتضعفان الرغبة في العمل والانتاج [٥] .

ومن هنا رأى « أن الملكية الفردية تكون حافزاً لكل شخص على زيادة

---

[١] الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس . د / أميرة حلمي مطر ص ٣١ .

[٢] السياسيات . أرسطو ص ٢١٤ . مصدر سابق .

[٣] نفس المصدر ص ٣٨٣ .

[٤] قادة الفكر الاقتصادي . صلاح الدين نامق ص ١٥. الناشر: وكالة الصحافة العربية – طبعة ٢٠١٨م .

[٥] تاريخ الفكر الاجتماعي . تأليف د / نبيل عبد الحميد الجيار ص ٥٧ بتصرف ، منشورات دار دجلة – المملكة الأردنية سنة ٢٠٠٩ م .

الإنتاج » [١] .

وبعد أن أقر حق الفرد في الملكية الخاصة ، وضع شكلاً لتوزيع الثروات في الدولة توزيعا يضمن تحقيق العدالة من كل الأفراد في الدولة . ولنأخذ على ذلك مثـــالاً في تصوره لتقسيم أراضي الدولة حيث قال : « فيتحتم إذن أن تشطر أراضي الدولة إلى شطرين ، شطر يكون مشتركاً وشطر يكون للأفراد ، وأن يقسم كلا الشطرين إلى جزئين آخرين : الجزء الأول من شطر الدولة يوقف لخدمة الآلهة ، والجزء الثاني للإنفاق على الموائد العامة .

أما الجزء الأول من شطر أراضي الأفراد فيكون على الحدود ، وأما الجزء الثاني فيكون على مقربة من العاصمة ، حتى إذا ما وزع على كل من المواطنين ميراثان يشترك الجميع بطرفي البلاد ، لأن المساواة والعدل يقضيان بذلك » [٢] .

وهذا التوزيع الذي ذكره أرسطو مرتبط بالتناسب مع قدرات الأفراد والجهد المبذول منهم حيث قال : « فإذا كان الأمر بصدد تقسيم الثروات الاجتماعية لزم أن يقع التناسب بالضبط على نسبة ما بين الأنصباء التي يدخل بها كل واحد » [٣] .

وبهذا كما يرى أرسطو تتحقق العدالة التوزيعية (الاجتماعية) في الدولة المثلى بما يضمن سعادة الأفراد واستقرار الدولة .

تلك كانت نظرة أرسطو لمسألة العدالة التوزيعية (الاجتماعية) اتضح من خلالها أنه قرر أن العدالة هي المساواة في التوزيع بين الأفراد المتساوين مع مراعاة استعداداتهم وقدراتهم ومؤهلاتهم ، كما أنه لم ينكر مسألة الملكية الفردية ، بل اعتبرها دافعاً للعمل

---

(١) الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها . د / أميرة حلمي مطر ص ٣٢٩ – دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع – طبعة ١٩٩٨ م .

(٢) السياسيات ص ٣٨٤ – مصدر سابق .

(٣) علم الأخلاق إلى نيقوماخوس (الأخلاق النيقوماخية) جـــ ٢ ص ٧٢ .

والإنتاج وسبيلاً للخلاص من المنازعات والاختلافات ، كما أنه رأى إسناد الحكم إلى الطبقة الوسطى في المجتمع نظراً لامتلاكهم القاعدة الشعبية العريضة .

لذا فقد أرجع سبب قيام الثورات إلى عدم المساواة بين المتكافئين أو تهميش الطبقة المتوسطة في المجتمع ، حيث قال : « وتضطرب الأحكام السياسية أيضاً عندما تتكافأ أقسام الدولة التي تبدو متناقضة ، وتكون الطبقة الوسطى ضعيفة أو شيئاً لا يعتد به قطعاً ، لأنه إذا تفوق قسمٌ من أقسام الدولة تفوقاً كبيراً لا يعود القسم الآخر يريد المجازفة في مقاومة من يتفوق عليه تفوقاً ظاهراً » [١] .

---

(١) السياسيات . أرسطو ص ٣٥٨ – مصدر سابق .

المبحـــث الثانـي

العدالة الاجتماعية في الفلسفة الإسلامية « الفارابي نموذجاً »

ويشتمل على مطلبين

المطلب الأول : مفهوم العدل بشكل عام ،ومواصفات العدالة الاجتماعية لدى الفارابي .

المطلب الثاني : طبيعة المدينة الفاضلة ومراتب أهلها ،ومقاييس التفاضل بينهم .

توطئة : في أسباب اختيار الفارابي نموذجاً للحديث عن العدالة الاجتماعية في الفلسفة الإسلامية .

المتأمل في فكر كثير من فلاسفة المسلمين القدامى يجد أن التفكير السياسي قد أخذ حيزاً كبيراً من فلسفات الكثير منهم ، ولا عجب في ذلك ، فالسياسة كانت ومازالت جزءًا من التفكير الديني الإسلامي منذ هجرة الرسول ﷺ وحتى الآن ، لكن كان لأبي نصر الفارابي (١) بالذات باع كبيرٌ في الفلسفة السياسية ، حيث « كانت النزعة السياسية هي المسيطرة على فكر الفارابي وتوجهه حيث أصبحت القضايا الفلسفية الأخرى كلها خاضعة لها ، ومؤلفات الفارابي الرئيسية التي نجد فيها عرضاً شاملاً لمذهبه هي مؤلفات سياسية مثل كتاب : آراء أهل المدينة الفاضلة ، وكتاب السياسات المدنية وتحصيل السعادة وغيرها » (٢) .

بالإضافة إلى هذا السبب ، هناك سبب آخر لاختيار الفارابي كنموذج للحديث عن العدالة الاجتماعية ، وهو أنه قد تأثر في فلسفته تأثراً واضحاً بالفيلسوفين اليونانيين أفلاطون وأرسطو ، إلا أن تأثره بفلسفة أرسطو كان أوضح وأعمق ، حيث « استأثرت

---

(١) الفارابي : « هو أبو نصر محمد بن محمد بن أوزلغ بن طرخان ، مدينته فاراب ، وهي مدينة من بلاد الترك في أرض خراسان ، ولد عام ٢٥٩ هـ – ٨٧٠ م ، وكان أبوه قائد جيش وهو فارسي المنتسب ، كان ببغداد مدة ، ثم انتقل إلى الشام وأقام بها إلى حين وفاته سنة ٣٣٩ هـ ، كان أبو نصر الفارابي فيلسوفاً كاملاً وإماماً فاضلاً ، أتقن العلوم الحكمية وبرع في العلوم الرياضية ، وكانت له قوة في صناعة الطب ولم يباشر أعمالها ، من أهم مؤلفاته : « إحصاء العلوم ، والعلم الإلهي » ، وفي العلم المدني له كتب منها : « السياسة المدنية وآراء أهل المدينة الفاضلة » . ينظر : عيون لأنباء في طبقات الأطباء . تأليف : موفق الدين أبي العباس أحمد بن القاسم السعدي الخزرجي المعروف بابن أبي أصيبعة جـ ٢ ص ١٣٤ ، صححه : امرؤ القيس بن الطهمان – الطبعة الأولى بالمطبعة الوهبية سنة ١٢٩٩ هـ – الموافق ١٨٨٢ م .

(٢) تاريخ الفلسفة العربية . تأليف : حنا الفاخوري وخليل الجر جـ ٢ ص ١٣٥ – دار الجيل – بيروت ٣ / ١٩٩٣ م .

فلسفة أرسطو ومؤلفاته بقسط كبير من نشاطه ... واعتبر أكبر الفلاسفة بعد أرسطو وأعظم ناشر وموضح لآرائه، حتى لقد أطلق عليه اسم المعلم الثاني أي خليفة أرسطو ، والذي اشتهر بلقب المعلم الأول ، وهو أعرف فلاسفة الإسلام بتاريخ الفلسفة ونظريات الفلاسفة » [١] .

لهذا وقع الاختيار على أبي نصر الفارابي للحديث عن مسألة العدالة الاجتماعية عنده كأبرز فلاسفة المسلمين .

وكما ذكرت فإن « للفارابي عدة كتب في الأخلاق والسياسة ، ولعل كتاب آراء أهل المدينة الفاضلة الذي ألفه في شيخوخته بعد بلوغه السبعين سنة أدل هذه الكتب على آرائه الفلسفية والسياسية » [٢] .

ولهذا سيتم الاعتماد عليه بالأساس في نقل أقواله عن العدالة الاجتماعية بالإضافة لبعض مؤلفاته الفلسفية الأخرى ذات الطابع السياسي ، ككتاب السياسات المدنية ، وكتاب فصول منتزعة .

---

(١) المدينة الفاضلة للفارابي . تأليف د / علي عبد الواحد وافي ص ١١ – نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع .

(٢) تاريخ الفلسفة العربية . تأليف د / جميل صليبا ص ١٦٦ – طباعة ونشر وتوزيع : الشركة العالمية للكتاب – دار الكتاب العالمي – الدار الأفريقية العربية – بيروت – لبنان – الطبعة الثالثة ١٩٩٥ م .

المطلـــب الأول

مفهوم العدل بشكل عام ومواصفات العدالة الاجتماعية لدى الفارابي

جاء تحديد الفارابي لمفهوم العدل بشكل عام تحديداً غريباً ، حيث قال في الباب الخامس والثلاثين من كتابه آراء أهل المدينة الفاضلة تحت عنوان : (القول في العدل) : « فما في الطبع هو العدل ، فالعدل إذاً التغالب ، والعدل هو أن يقهر ما اتفق منها ، والمقهور إما أن يقهر على سلامة بدنه ، أو هلك أو تلف ، وانفرد القاهر بالوجود ، أو قهر على كرامته وبقي ذليلاً ومستعبداً ، تستعبده الطائفة القاهرة ويفعل ما هو الأنفع للقاهر في أن ينال به الخير الذي عليه غالب ويستديم به ، فاستعباد القاهر للمقهور هو أيضاً من العدل ، وأن يفعل المقهور ما هو الأنفع للقاهر ، هو أيضاً عدل ، فهذه كلها هو العدل الطبيعي وهي الفضيلة » [١] .

وهذا المفهـــوم عن العدل هو المفهـــوم المستخدم في شـــريعة الغاب (البقاء للأقوى) ، وهو التنازع في سبيل حصول القوي أو القاهر على أكبر قدر من خيرات الضعيف أو المقهور ، وفي حالة وصول القوي أو القاهر إلى مبتغاه يكون قد تحقق بالسعادة .

يقول الفارابي: «وأن الإنسان الأقهر لكل ما يناويه هو الأسعد» [٢] .

يقول الدكتور / جميل صليبا : « ونحن نرى أن وصف الفارابي للمدن الجاهلة والفاســـقة والمبدلة والضالة، لا يقل خطـــورة عن وصفه للمدينة الفاضلـــة، لأنه يتكلم على القهـــر والقـــوة وتنازع البقاء والتغالـــب وغير ذلك من الآراء التي لا نجـــدها

---

(١) آراء أهل المدينة الفاضلة ومضاداتها . المؤلف : محمد بن محمد الفارابي " أبي نصر " ص ١٥٢ ، ١٥٣ ، المحقق د / علي أبو ملحم . الناشر : دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر .

(٢) المصدر نفسه ص ١٤٩ .

إلا عند (نيتشه) [١] وداروين [٢] وأضرابهما » [٣] .

فأي عدلٍ هذا الذي يكون مبنياً على قهر القوي للضعيف واستبعاده واستيلائه على حقه ؟ إن هذا لهو الظلم البين بعينه .

وعلى الرغم أن هذا هو مضمون كلام الفارابي عن العدل في كتابه « آراء أهل المدينة الفاضلة » ، إلا أنه قد يقصد به أن هذا الشكل من العدل هو ما تنطوي عليه طباع أغلب الناس ، فطباع أغلب الناس فطرت على حب السيطرة والتسلط واستعباد الغير ، وليس مقصد الفارابي من كلامه السابق أن هذا هو مفهوم العدل عنده ، أو أن هذا التصور هو المعتمد لديه عن العدل ، وقد يستدل على هذا الاستنتاج ببداية كلامه ونهايته عن العدل، حيث قال كما سبق ذكره : « فما في الطبع هو العدل » وفي نهاية كلامه أيضاً أطلق على هذا الشكل من العدل اسم العدل الطبيعي ، حيث قال : « فاستعباد القاهر للمقهور هو أيضاً من العدل ، وأن الفعل المقهور ما هو الأنفع للقاهر هو أيضاً عدلٌ ، فهذه كلها هو العدل الطبيعي » [٤] .

وفي ختام حديثه عن هذه الصورة من العدل قال : « فهذا هو أيضاً عندهم عدلٌ

---

(١) نيتشه : فريدريش فلهلم : ولد في روكن بروسيا في عام ١٨٤٤ م ، مات أبوه وهو في سن الرابعة ، ودخل في الثامنة عشرة جامعة بون ، حيث هزته مطالعة كتاب شوبنهاور " العالم كإرادة وتمثل " ، وفي عام ١٨٧١ نشر نتيجة أبحاث تحت عنوان ميلاد المأساة ، ومات في سنة ١٩٠٠ بعد أن أصيب بنوبة خبل . راجع : معجم الفلاسفة ، إعداد : جورج طوابيش جـ ١ ص ٦٧٧ – ٦٧٩ – دار الطليعة – بيروت ، ط : ٣ / ٢٠٠٦ م .

(٢) دارون : عالم حيوان إنجليزي ، اشتهر خصوصاً بمذهب التطور ، ولد في انجلترا في ١٢ فبراير ١٨٠٩ ، وتوفي في ١٩ إبريل ١٨٨٢ . راجع : موسوعة الفلسفة د / عبد الرحمن بدوي جـ ١ ص ٤٧٣ – مرجع سابق .

(٣) تاريخ الفلسفة العربية . د / جميل صليبا ص ١٧٨ – مرجع سابق .

(٤) آراء أهل المدينة الفاضلة ومضاداتها ص ١٥٣ .

طبيعي » [١] .

فكلمة (عندهم) تؤكد أن ما قاله الفارابي سابقاً عن العدل حكاية عن مفهوم غيره له لا أن هذا هو تصوره له .

ومما يؤكد هذا الأمر أيضاً ، أنه ذكر معيارًا للعدل التوزيعي (الاجتماعي) يتعارض تماماً مع ما أسلف ذكره عنه ، حيث قال عن العدل التوزيعي (الاجتماعي) : « العدل أولاً يكون في قسمة الخيرات المشتركة التي لأهل المدينة على جميعهم ، ثم من بعد ذلك في حفظ ما قسم عليهم » [٢] .

ثم يوضح الفارابي أن هذه الخيرات المشتركة لابد – حتى تتحقق العدالة التوزيعية (الاجتماعي) – أن تقسم بالتساوي حسب الاستحقاق حيث يقول: « وتلك الخيرات هي السلامة والأموال والكرامة والمراتب وسائر الخيرات التي يمكن أن يشتركوا فيها ، فإن لكل واحد من أهل المدينة قسطاً من هذه الخيرات مساوياً لاستئهاله ، فنقصه عن ذلك وزيادته عليه جورٌ » [٣] .

وتوزيع الخيرات وقسمتها بالتساوي على حسب الاستحقاق كما ذكر الفارابي هو جوهر العدل الاجتماعي وهو ما يوافق الفطر السليمة ويزيل الأحقاد من النفوس ويضمن استقرار المجتمع .

وهذه الخيرات المقسمة بين الأفراد على حسب الاستحقاق والجدارة تشمل الأموال والمراتب الاجتماعية المنافع التي يمكن الاشتراك فيها بالتساوي .

ثم ينبه الفارابي إلى أنه قد توجد طائفتان في المدينة لا مال لديهم ، إما لأنهم يؤدون

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) فصول منتزعة . تأليف : أبو نصر الفارابي ص ٢٠ ، تحقيق د / فوزي متري نجار – دار المشرق – طهران – إيران ١٩٧١ م – ١٣٤٢ هـ .

(٣) المصدر نفسه .

أعمالاً تطوعية لصالح أهل المدينة لا يسعون من ورائها لكسب المال ، أو لأنهم مرضى مرضاً مزمناً لا قدرة لهم على العمل والكسب ، فينبغي أن يوفر لهم ما يكفيهم ويسد حاجاتهم .

وهو يبين هاتين الطائفتين بقوله : « عُدة المدينة هي الأموال المعدة للطوائف الذين ليس من شأنهم أن يكسبوا مالاً ، والذين هم كذلك وتعد الأموال لهم وعلى القصد الأول وعلى رأي جميع مدبري المدن هم أقسام المدينة الذين غايات مهنهم على القصد الأول ليس اكتساب أموال، مثل حملة الدين، ومثل الكتاب والأطباء وذويهم ، فإن هؤلاء في المدينة مثل أجزائها العظمى ويحتاجون إلى أموال ، وأما على رأي قوم من مدبري المدن والزمني والذين لا منة فيهم أن يكسبوا الأموال » [١] .

ويؤكد الفارابي على أنه في حال حدوث نقصٍ أو زيادةٍ في قسمة الخيرات المتساوية فإن هذا يسبب خللاً في عدالة التوزيع الاجتماعي وظلماً سواءً بالنسبة للفرد في حال النقص أو للمدينة في حال الزيادة .

يقول الفارابي : « وأما نقصـــه فجورٌ عليه ، وأما زيادته فجـــورٌ على أهل المدينة » [٢] ، ثم يبين أنه في حال استقرار التقسيم المتساوي على حسب الجدارة فإنه ينبغي لكل من حصلت له القسمة واستقرت أن يحمي نصيبه فيها ويحافظ عليه من أي اعتداء أو ضرر يلحق به .

يقول الفارابي : « فإذا قسمت واستقر لكل واحدٍ قسطه فينبغي بعد ذلك أن يحفظ على كل واحدٍ من أولئك قسطه ، إما بألا يخرج عن يده ، وإما بأن يخرج بشرائط وأحوالٍ لا يلحق من يخرج عن يده من قسطه ضرر، لا به ولا بالمدينة » [٣]. وفي حال

---

(١) فصول منتزعة . تأليف / الفارابي ص ٢١ ، ٢٢ .

(٢) المصدر نفسه ص ٢٠ .

(٣) فصول منتزعة ص ٢٠ .

حدوث الاعتداء أو الإضرار بنصيب أي شخص في قسمة الخيرات ينبغي أن يكون هناك رادع قوي من العقوبات يفرضه رئيس المدينة .

يقول الفارابي : « والجور هو أن يخرج عن يده قسطه من الخيرات من غير أن يعود المساوي له لا عليه ولا على أهل المدينة ، ثم ينبغي أن يكون ما يعود عليه هو في خاصة نفسه إما نافعاً للمدينة وإما غير ضار لها ، والمخرج عن يد نفسه أو عن يد غيره قسطه من الخيرات ، متى كان ضاراً بالمدينة كان أيضاً جائزاً ومنع منه ، وكثير من يمنع يحتاج في منعه إلى شرورٍ توقع به وعقوبات ، وينبغي أن تقدر الشرور والعقوبات حتى يكون كل جور بحذائه عقوبة ما مقدرة تفرض مساوية له » (١) .

فتدخل الحاكم بفرض العقوبة – من وجهة نظر الفارابي – يوفر الحماية ويحافظ على استقرار العدالة التوزيعية (الاجتماعية) . « فهو يربط هذا العدل التوزيعي النسبي بالعدل القانوني ، ويتخذ الحاكم في هذه الحالة وظيفة القاضي الذي يحفظ على كل صاحب قسط من الخيرات قسطه بعد أن يكون قسمها بين المواطنين ، فالمحافظة تسير جنباً إلى جنب مع الإنشاء والبناء » (٢) .

وكما ذكرت سابقاً ، فإن الأساس في هذا العدل التوزيعي عند الفارابي هو الكفاءة والجدارة بين المواطنين في الدولة ، ومن ثم فهو يقرر أن المحاباة أو المحسوبية أو إعطاء الهبات والمكرمات لفردٍ أو فئة على حساب فئةٍ أخرى مساوية لها في الاستحقاق ، قد يؤدي إلى إفساد الدولة ككل ويؤثر على استقرارها اجتماعيا .

واقترح أنه إذا وجد في المدينة من يميز بشيء على غير استحقاق ينبغي التخلص منه وإبعاده خارجها حتى لا يؤدي بقاؤه إلى الإضرار ببقية أجزاء المدينة .

---

(١) المصدر نفسه ص ٢٠ .

(٢) أبو نصر الفارابي في الذكرى الألفية لوفاته ص ٢٧٦ – صدر عن المجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع الهيئة المصرية العامة للكتاب – تصدير د / إبراهيم مدكور – القاهرة ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م .

وينبغي إسناد مهمة هذا الإبعاد إلى رئيس المدينة ، الذي شبهه الفارابي بالطبيب الذي يبتر عضوا مريضا في جسم الإنسان، وإن ترك سيؤدي إلى فساد الجسم بكامله .

يقول الفارابي : « كما أن الطبيب إنما يعالج كل عضو يعتل بحسب قياسه جملة البدن وإلى الأعضاء المجاورة له والمرتبطة به بأن يعالجـــه علاجاً يفيده به صحةً ينتفع بها في جملة البدن وينفع بها الأعضـــاء المجاورة له والمرتبطة به ، كذلك مدبر المدينة ينبغي أن يدبر أمر كل جزءٍ من أجزاء المدينة ... ، كذلك المدينة ، وكما أن العضو الواحد إذا لحقه من الفساد ما يخشى التعدي إلى غيره ، ينبغي أن ينفى ويبعد لما فيه من صلاح تلك الباقية » [١] .

وهذه نظرة إيجابيةُ احترازيةُ من الفارابي يضمن بها حماية العدالة التوزيعية (الاجتماعية) على المدى البعيد ، بما يضمن حماية نظام الدولة ، لكن هذا قد يتعارض مع بعض ما ذكره عن طبيعة المدينة الفاضلة ومراتب أهلها ومقاييس التفاضل بينهم ، وهذا ما سيتم عرضه الآن بمشيئة الله تعالى .

---

(١) فصول منتزعة . الفارابي ص ١١ .

المطلب الثاني

طبيعة المدينة الفاضلة ومراتب أهلها ومقاييس التفاضل بينهم

قدم الفارابي تصوراً عن مدينة تتحقق فيها السعادة لأصحابها على أكمل وجه وسماها بالمدينة الفاضلة ، وأساس تحقيق السعادة في هذه المدينة هو التعاون الكامل بين أفرادها على تحقيق هذا الغرض .

يقول الفارابي في تعريفه للمدينة الفاضلة : « فالمدينة التي يقصد بالاجتماع فيها التعاون على الأشياء التي تنال بها السعادة في الحقيقة هي المدينة الفاضلة ، والاجتماع الذي به يتعاون على نيل السعادة هو الاجتماع الفاضل » [١] .

والدعامة الرئيسة في هذا التعاون هو اختصاص كل واحد بعمل يتقنه ويحسنه في المدينة كجزء من حلقة السعادة .

يقول الفارابي : « فلذلك لا يمكن أن يكون الإنسان ينال الكمال الذي لأجله جعلت الفطرة الطبيعية إلا باجتماعات جماعة كثيرة متعاونين ، يقوم كل واحد لكل واحد ببعض ما يحتاج إليه قوامه ، فيجتمع مما يقوم به جملة الجماعة لكل واحدٍ جميع ما يحتاج إليه في قوامه ، وفي أن يبلغ الكمال » [٢] .

وفي سبيل ذلك يشبه الفارابي التعاون الكامل بين أفراد المدينة وفي اختصاص كل واحد منهم بعمل يحسنه بالبدن وأعضائه حيث يقول : « والمدينة الفاضلة تشبه البدن التام الصحيح الذي تتعاون أعضاؤه كلها على تتميم حياة الحيوان وعلى حفظها عليه » [٣] .

وتتميماً لهذا التشبيه ، فإنه يتحدث عن مراتب ودرجات أفراد هذه المدينة

---

(١) آراء أهل المدينة الفاضلة ومضاداتها ص ١١٣ .

(٢) آراء أهل المدينة الفاضلة ومضاداتها ص ١١٢ .

(٣) المصدر نفسه ص ١١٤ .

وتفاضلهم فيما بينهم كتفاضل أعضاء بدن الإنسان ، حيث يقول : « وكما أن البدن أعضاؤه مختلفة متفاضلة الفطرة والقوي فيها عضو واحدٌ رئيس وهو القلب ، وأعضاؤه تقرب مراتبها من ذلك الرئيس . وكل واحدٍ منها جعلت فيه بالطبع قوة يفعل بها فعله ، وأعضاء أخر منها قوي تفعل أفعالها على حسب أغراض هذه التي ليس بينها وبين الرئيس واسطة فهذه في المرتبة الثانية ، وأعضاءُ أخر تفعل الأفعال على حسب غرض هؤلاء الذين في هذه المدينة أجزاؤها مختلفة الفطرة متفاضلة الهيئات ، ومنها إنسان هو رئيس وآخر يقرب مراتبها من الرئيس ، وهؤلاء هم أولوا المراتب الأول ، ودون هؤلاء قومٌ يفعلون الأفعال على حسب أغراض هؤلاء ، وهؤلاء هم في المرتبة الثانية ، ثم هكذا تترتب أجزاء المدينة إلى أن تنتهي إلى أخر يفعلون أفعالهم على حسب أغراضهم ، فيكون هؤلاء هم الذين يخدمون ولا يخدمون ، ويكونون في أدنى المراتب ، ويكونون هم الأسفلين » [١] .

ويلاحظ مما سبق أن الفارابي يرتب أعضاء المدينة ترتيباً هرمياً من الأعلى إلى الأدنى ، والأدنى يخدم الأعلى منه ويتطلع إليه ، وكلما اقترب الأعضاء من الرئيس كانت أعمالها أشرف ، وكلما بعدت عنه كانت أعمالها أحسن [٢] « وتعكس هذه الصورة مبدأً من المبادئ الجوهرية التي تقوم عليها أفكار الفارابي الفلسفية وهو افتراض الوحدة والترتيب في كل شيء » [٣] .

لكن هذا الترتيب الهرمي عند الفارابي ليس ترتيباً فردياً ، وإنما نظمه وقسمه إلى ترتيبٍ طبقيٍ مكونٍ من خمس طبقات حسبما قال : « المدينة الفاضلة أجزاؤها خمسة : الأفاضل وذوو الألسنة والمقدرون والمجاهدون والماليون ، فالأفاضل هم الحكماء

---

(١) نفس المصدر ص ١١٤ .

(٢) تاريخ الفلسفة العربية . د / جميل صليبا ص ١٧٢ بتصرف .

(٣) نظرية الدولة عند الفارابي دراسة تحليلية تأصيلية لفلسفة الفارابي السياسية تأليف د / مصطفى سيد أحمد صقر ص ٢٥ ، ٢٦ – مكتبة الجلاء الجديدة – المنصورة ١٩٨٩ م .

والمتعقلون وذوو الآراء في الأمور العظام ، ثم حملة الدين وذوو الألسنة وهم الخطباء والبلغاء والشعراء والملحنون والكتاب ومن يجري مجراهم وكان في عدادهم ، والمقدرون هم الحساب والمهندسون والأطباء والمنجمون ومن يجري مجراهم، والمجاهدون هم المقاتلة والحفظة ومن جرى مجراهم وعُد فيهم ، والماليون هم مكتسبوا الأموال في المدينة مثل الفلاحين والرعاة والباعة ومن جرى مجراهم » [١] .

لكن قد يؤخذ على هذا الترتيب الطبقي الذي ذكره الفارابي أنه قد وضع الفلاسفة والحكماء في قمة هذا الترتيب لشرف أعمالهم كما قال ، وأما الفلاحون والرعاة والباعة فقد جعلهم في أسفل الترتيب ، رغم أنهم كما سماهم (مكتسبوا الأموال) أو هم طبقة المنتجين ، كما أنه قد يفهم من قوله عن هذه الطبقة الدنيا « هؤلاء هم الذين يخدمون ولا يخدمون » [٢] أنهم قد لا ينالهم بعض الخدمات الموجودة في المدينة الفاضلة . وهو ما يتعارض مع ما ذكره سابقاً من تعميم سائر الخيرات على جميع المواطنين، وما قد يسبب خللاً جزئياً في منظومة العدالة الاجتماعية عند الفارابي أمرٌ آخر ، وهو أن الفارابي اشترط شروطاً معينة في رئيس المدينة الفاضلة أفرد لها فصلاً خاصاً في كتابه (آراء أهل المدينة الفاضلة ومضاداتها) ، وذكر منها : أن يكون تام الأعضاء ، جيد الفهم والحفظ لما يفهمه، جيد الفطنة ذكياً، وأن يكون حسن العبارة ، محباً للتعليم ، غير شره على المأكول والمشروب والمنكوح، محباً للصدق وأهله ، مبغضاً للكذب وأهله، وأن يكون كبير النفس ، وأن يكون بالطبع محباً للعدل [٣] .

أضف إلى هذه الشروط أنه رفع الرئيس إلى مرتبة النبوة ، حيث سوى الفيلسوف والرئيس والنبي .

---

(١) فصول منتزعة ص ١٨ .

(٢) آراء أهل المدينة الفاضلة ومضاداتها ص ١١٤ .

(٣) آراء أهل المدينة الفاضلة ومضاداتها ص ٧٥ بتصرف .

يقول الفارابي في (تحصيل السعادة) : « فتبين أن معنى الفيلسوف والرئيس الأول واضع النواميس والإمام معنى كله واحد » [١] ، إلا أن استجماع أي شخص لهذه الشروط فحسب لا يؤهله لأن يتقلد منصب رئاسة المدينة، لأنه حسبما قال: «إن الملوك ليسوا ملوكاً بالإرادة فقط بل بالطبيعة وكذلك الخدم ليسوا خدماً بالإرادة فقط بل بالطبيعة قبل ذلك » [٢] .

ومفهوم كلام الفارابي ، أن الملك هو ملك بالاستعداد الفطري ، والخادم هو خادم بالفطرة أيضاً من وجهة نظره .

معنى ذلك أنه لا يجوز للخادم حتى وإن توفرت فيه في يوم من الأيام كل الشروط التي حددها الفارابي لتقلد منصب الرئاسة أن يصير رئيساً ؛ لأنه ولد بفطرته خادماً .

ولاشك أن هذا يتعارض مع ما ذكره الفارابي سابقاً عن قسمة الكرامات والمراتب بالتساوي تبعاً للاستحقاق ، مما يسبب خللاً جزئياً في العدالة التوزيعية (الاجتماعية) في مدينة فاضلة .

وبعـــــد

تلك كانت نظرة الفارابي إلى مسألة العدالة التوزيعية (الاجتماعية) كان ينوي بها في المقام الأول تحقيق السعادة لجميع أفراد المدينة الفاضلة من خلال توزيع الخيرات وقسمتها بالتساوي بين أفرادها على حسب الاستحقاق والكفاءة، وعلى حسب اختصاص كل واحد منهم بالعمل الذي يحسنه ، وبالوظيفة المهيأ لها وفق طبيعته الفطرية .

كما أنه قد شرع نظاماً أشبه بنظام الضمان الاجتماعي ، لسد حاجة الأفراد الذين لا يستطيعون الكسب والعمل كالمرضى في مدينته الفاضلة ، وفي سبيل الحفاظ على هذا

---

(١) تحصيل السعادة. تأليف : أبو نصر الفارابي ص ٩٤ ، قدم له وبوبه وشرحه الدكتور / علي أبو ملحم ، طبع ونشر: دار مكتبة الهلال – الطبعة الأولى ١٩٩٥م .

(٢) المصدر نفسه ص ١٧ .

العدل الاجتماعي أوجب على رئيس المدينة فرض عقوبة لمن يحاول التعدي على هذا النظام . ولمن يحاول تمييز نفسه بشيء غير مستحق له .

الأمر الذي يمكن القول معه في النهاية : إن نظرية الفارابي لمسألة العدالة الاجتماعية – وإن كانت قد شابها بعض السلبيات إلا أنها كانت نظرة واقعية قابلة للتحقيق في بعض الأمور مغرقة في الخيال والمثالية المجردة في بعضها الآخر . وإن كان بعض الباحثين قد رأى أنها مدينة خيالية بعيدة عن أرض الواقع .

يقول الدكتور / جميل صليبا : « وجملة القول أن مدينة الفارابي مدينة الأخيار الصالحين الذين يحكمهم فلاسفة حكماء أو أنبياء منذرون يستمدون مبادئ علمهم وقواعد عملهم مما يفيضه العقل الفعال عليهم من الصور الروحانية ، وهي مدينة خيالية بعيدة عن الحياة والتجربة » [١] .

---

(١) تاريخ الفلسفة العربية . د / جميل صليبا ص ١٧٩ .

الخاتمة

من خلال استعراض رؤية كل من الفلسفة اليونانية متمثلة في أفلاطون وأرسطو، والفلسفة الإسلامية متمثلة في الفارابي في مسألة العدالة الاجتماعية ، وجد الاتفاق والاختلاف بينهم في كثير من الأمور .

فمن أوجه الاتفاق ما يلي :

١ – اتفق كل من أفلاطون وأرسطو والفارابي في الغاية من وضع مبادئ العدالة الاجتماعية ، وهي وصول جميع أفراد الدولة إلى السعادة . ولهذا شرع كل من أفلاطون والفارابي في وضع تصور لمدينة تتحقق فيها هذه السعادة اعتماداً على مبدأ السعادة .

٢ – اتفق كل من أفلاطون والفارابي على أن الجمهورية أو المدينة كالبدن التام الصحيح ، إلا أن الفارابي خالف أفلاطون في أنه جعل أعضاء المدينة وحدة مترابطة يخدم الأدنى الأعلى ويخدم الأعلى الأدنى حتى الطبقة قبل الأخيرة ، أما أرسطو لم يقل بذلك .

٣ – اتفق الفلاسفة الثلاثة على التقسيم الطبقي في المجتمع بدرجات مختلفة إلا أن أفلاطون والفارابي جعلا في قمة هذا التقسيم الحكام من الفلاسفة ، وفي أدناه طبقة العمال والفلاحين. أما أرسطو فقد اقترح إسناد الحكم إلى الطبقة المتوسطة .

٤ – اتفق الفلاسفة الثلاثة على قسمة سائر الخيرات والثروات على جميع طبقات المجتمع على حسب الاستحقاق والجدارة .

٥ – أجمع الفلاسفة الثلاثة على أنه من واجب الحكام حماية العدل التوزيعي بفرض العقوبات الرادعة في حال محاولة الإخلال به .

ومن أوجه الاختلاف :

١ – بالنسبة لتوزيع وقسمة الخيرات ، انفرد أفلاطون بالقول بشيوعية الممتلكات

والمقتنيات والنساء والأولاد لاسيما طبقتي الحكام والحراس ، وأنكر أرسطو على أستاذه هذا القول ، كما لم يقل به الفارابي .

٢ – بالنسبة للحكام . انفرد أرسطو بالقول بأنهم يجب أن يكونوا من الطبقة الوسطى ، وانفرد الفارابي برفعة الحاكم الفيلسوف إلى مرتبة النبوة ، كما انفرد أفلاطون باشتراطه أن يدرب الحاكم الفيلسوف تدريبا عملياً على الحكم لمدة خمسة عشرة سنة .

٣ – انفرد الفارابي عن أفلاطون وأرسطو بفكرة نظام أشبه بنظام الضمان الاجتماعي الذي يكفل غير القادرين على الكسب والعمل كالمرضى .

٤ – انفرد الفارابي عن أفلاطون وأرسطو بقوله بإبعاد كل من يميز في الدولة بمكرمة أو شيء لا يستحقه منعاً لإفساد منظومة العدالة التوزيعية في المدينة الفاضلة .

أخيراً :

يمكن القول من خلال النتائج السابقة أن الفارابي قد تأثر بأفلاطون وأرسطو في الكثير من أفكارهما المتعلقة بالعدالة الاجتماعية ، لكن هذا التأثير لا ينفي تفرده وأصالته في الكثير من أفكاره المتعلقة بهذا الشأن .

قائمة بأهم المصادر والمراجع

القــرآن الكريــم .

١ – أبو نصر الفارابي في الذكرى الألفية لوفاته – صدر عن المجلس الأعلى للثقافة بالاشتراك مع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، تصدير د / إبراهيم مدكور – القاهرة ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م .

٢ – آراء أهل المدينة الفاضلة ومضاداتها . المؤلف : محمد بن محمد الفارابي (أبو نصر) ، المحقق د/ علي أبو ملحم – الناشر: دار مكتبة الهلال للطباعة والنشر .

٣ – أرسطو طاليس المعلم الأول . د / ماجد فخري – المطبعة الكاثوليكية – بيروت ١٩٨٥ م .

٤ – تاريخ الفكر الغربي من اليونان القديمة إلى القرن العشرين. تأليف : غنارسكيربك ، نلزغيلجي ، ترجمة د / حيدر حاج إسماعيل ، مراجعة : نجوى نصر – المنظمة العربية للترجمة – الطبعة الأولى – بيروت – أبريل ٢٠١٢ م .

٥ – تاريخ الفكر الاجتماعي . تأليف د / نبيل عبد الحميد الجبار – منشورات دار دجلة – المملكة الأردنية الهاشمية ٢٠٠٩ م .

٦ – تاريخ الفلسفة العربية . تأليف : حنا خوري وخليل الجر – دار الجيل – بيروت – الطبعة الثالثة ١٩٩٣ م .

٧ – تاريخ الفلسفة العربية . تأليف د / جميل صليبا ، طباعة ونشر وتوزيع : الشركة العالمية للكتاب ، بالاشتراك مع دار الكتاب العالمي والدار الأفريقية العربية – بيروت – لبنان – الطبعة الثالثة ١٩٩٥ م .

٨ – تحصيل السعادة . تأليف : أبو نصر الفارابي ، قدم له وبوبه وشرحه الدكتور / علي أبو ملحم – طبع ونشر : مكتبة الهلال – الطبعة الأولى ١٩٩٥ م .

٩ – تهذيب اللغة. تأليف: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: عمر سلامي ، وعبد الكريم حامد . نشر : دار إحياء التراث العربي – بيروت – الطبعة الأولى ٢٠٠١ م .

١٠ – تهذيب الأخلاق . تأليف : أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق : إبراهيم بن محمد – دار الصحابة للنشر والتوزيع والتحقيق – الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م .

١١ – جمهورية أفلاطون . دراسة وترجمة د / فؤاد زكريا – الناشر : دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر – الاسكندررية ٢٠٠٤ م .

١٢ – جمهورية أفلاطون (المدينة الفاضلة كما تصورها فيلسوف الفلاسفة) . تأليف: أحمد المنياوي. الناشر: دار الكتاب العربي – الطبعة الأولى ٢٠١٠م .

١٣ – جمهورية أفلاطون. د /أميرة حلمي مطر – مكتبة الأسرة ١٩٩٤م.

١٤ – السياسيات . تأليف : أرسطو . نقله من الأصل اليوناني إلى العربية وعلق عليه الأب أغطينس بربارة ، طبع ونشر اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية – بيروت ١٩٥٧ م .

١٥ – الشرح الكبير على متن المقنع . تأليف : عبد الرحمن بن محمد بن أحمد المقدسي . الناشر : دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع .

١٦ – علم الأخلاق نيقوماخوس (الأخلاق النيقوماخية) . تأليف : أرسطو ، ترجمه من اليونانية إلى الفرنسية : بارتلمي سانتهلر – نقله إلى العربية : أحمد لطفي السيد – مطبعة دار الكتب المصرية – القاهرة ١٩٢٧ م .

١٧ – عيون الأنباء في طبقات الأطباء . تأليف : موفق الدين أبي العباس أحمد بن القاسم السعدي الخزرجي المعروف بابن أبي أصبيعة ، صححه : امرؤ القيس بن

الطهمان – الطبعة الأولى بالمطبعة الوهبية ١٢٩٩ هـ الموافق ١٨٨٢ م .

١٨ – فصول منتزعة . تأليف : أبو نصر الفارابي ، تحقيق د / فوزي متري نجار – دار المشرق – طهران – إيران ١٣٤٢ هـ – ١٩٧١ م .

١٩ – الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس . د / أميرة حلمي مطر – دار المعارف – الطبعة الخامسة ١٩٩٥ م .

٢٠ – الفلسفة السياسية . إعداد الشيخ : كامل محمد عويضة – مراجعة أ . د / محمد رجب البيومي – دار الكتب العلمية – بيروت .

٢١ – الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها . د / أميرة حلمي مطر – دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع – طبعة ١٩٩٨ م .

٢٢ – قادة الفكر الاقتصادي . تأليف : صلاح الدين نامق ، الناشر : وكالة الصحافة العربية ٢٠١٨ م .

٢٣ – القوانين : تأليف : أفلاطون ، ترجمه من اليونانية إلى الانجليزية د / تيلور ، ونقله إلى العربية : محمد حسن ظاظا – مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م.

٢٤ – لسان العرب . المؤلف : محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري – الطبعة الأولى – دار صادر – بيروت .

٢٥ – المدينة الفاضلة للفارابي . تأليف د / علي عبد الواحد وافي – نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع .

٢٦ – مختصر تاريخ العدالة . المؤلف : ديفيد جونستون ، ترجمة مصطفى ناصر – سلسلة عالم المعرفة – أبريل ٢٠١٢ م .

٢٧ – المعجم الفلسفي د / جميل صليبا – دار الكتاب اللبناني – مكتبة المدرسة – بيروت – لبنان ١٩٨٢ م .

٢٨ – المعجم الفلسفي – مجمع اللغة العربية الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية – القاهرة ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م .

٢٩ – معجم المصطلحات الاجتماعية . المؤلف : أحمد زكي بدوي – الناشر : مكتبة لبنان ١٩٨٢ م .

٣٠ – معجم الفلاسفة . جورج طرابيش – دار الطليعة للطباعة والنشر – بيروت – لبنان – الطبعة الثالثة ٢٠٠٦ م .

٣١ – معجم مقاييس اللغة . المؤلف : أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين ، تحقيق / عبد السلام محمد هارون – طبعة دار الفكر – بيروت ١٩٧٩ م .

٣٢ – معجم التعريفات. المؤلف: علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، المحقق : محمد صديق المنشاوي – نشر : دار الفضيلة .

٣٣ – المنقذ : قراءة لقلب أفلاطون . د / عبد الغفار مكاوي – سلسلة ثقافية شهرية – دار الهلال – العدد ٤٤٠ – ذو الحجة ١٤٠٧ هـ – أغسطس ١٩٨ م .

٣٤ – موسوعة الفلسفة . د / عبد الرحمن بدوي – المؤسسة العربية للدراسات والنشر – بيروت – الطبعة الأولى ١٩٨٤ م .

٣٥ – نظرية الدولة عند الفارابي . دراسة تحليلية تأصيلية لفلسفة الفارابي السياسية . تأليف د / مصطفى سيد أحمد صقر – مكتبة الجلاء الجديدة – المنصورة ١٩٨٩ م .

فهـرس الموضــوعات

المقدمـــــة ٢

مدخل : في تعريف العدالة الاجتماعية لغة واصطلاحاً ٦

أولاً : تعريف العدالة الاجتماعية في اللغة : ٦

ثانياً : تعريف العدالة الاجتماعية في الاصطلاح : ٧

المطلب الأول : العدالة الاجتماعية في فلسفة أفلاطون ١٠

أولاً : تعريف العدالة الاجتماعية عند أفلاطون ١١

ثانياً : مقومات تحقيق العدالة الاجتماعية في الدولة من وجهة نظر أفلاطون : ١٣

المطلب الثاني : العدالة الاجتماعية في فلسفة أرسطو ١٧

أولاً : مفهوم العدالة وأنواعها عند أرسطو ١٨

ثانياً : مجالات – أو كما سماها أرسطو مشخصات – تحقيق العدالة التوزيعية في الدولة ٢١

ثالثاً : الملكية وتوزيع الثروات من وجهة نظر أرسطو ٢٣

توطئة : في أسباب اختيار الفارابي نموذجاً للحديث عن العدالة الاجتماعية في الفلسفة الإسلامية .. ٢٧

المطلب الأول : مفهوم العدل بشكل عام ومواصفات العدالة الاجتماعية لدى الفارابي ٢٩

المطلب الثاني : طبيعة المدينة الفاضلة ومراتب أهلها ومقاييس التفاضل بينهم ٣٥

الخاتمة ٤٠

قائمة بأهم المصادر والمراجع ٤٢